

غير قوله او قصر الوصوف على الصفة نحو ما حان زيد الكلب
قوله لا يستدل به اي لهام استدلاله والاقبال استدلاله في نفس الامر
لان الكلام انما يتم باخره **قوله** لان الصفة المتصورة على الفاعل اخ
هذه اي المثال الثاني **قوله** لان الاخراج مبني على ان الكلام هو
الاستدلال المتصل حينئذ **قوله** علم الاضلاع انما لا يتحقق الفضا اذ
كل عووم بحيث يتناولها بغير افراد الذي اخضع لتصوره على حكم
عنا وهو بغير افراد في حقيقته والجزء الذي اراد به الاضلاع ص
بالنسبة اليه في غير حقيقته وحسبنا الاستدلال على عوومه يتناول
المستثنى وغيره ليتحقق الاخراج فيه بحيث لا يتناول المستثنى
الاخراج منه يكتفي من عووم التام المستثنى وغيره مطلقا وان لم يكن
ذلك الغير هو جميع الخصوص باعتبار **قوله** عام انظر فانه قد
يكون احصاها بها ولا تناسبه العموم اذ كان يقال يتغير لفظ عام
يؤاد به في الاضلاع في خاص ثم يوجوهما زيد المتيقن مما ان
يتقدم لك العام يعمل اي ما زيد يعمل في اليوم **قوله** فيكون ليتقدم
الاجزالي **عراج** **قوله** ولا يجوز ليدسمه وها هذا نظر وهو ان
تقديم المتصور بغير جاز اذ كان يتقدم مقدم معنى الفصلا في
قولنا انما زيد اضرب فانه لقصر يضرب على زيد ويمكن اجواب
بان الكلام فيما اذا كانت القصير مستفاد من انما وهذا ليس كذلك
اي به ومستفاد من التقدم وتقدم ان هذا عند الشايع وان مختار
السيد انه مستفاد من انما الامن التقديم **قوله** لا لا يباين وورد ان
دفع الالباب حصل باشتراط كون الفصور عليه هو المقدم فلم شرط
ان يكون هو خرد فاما الالباب واما الالباب من دفع واحد المتين
فلم اخذ من المتأخر **قوله** انما يجاب بان المراد انه بعد حكمنا
بان مرتبة التأخر لا يجوز تقدمه دفعا الالباب **قوله**
وغير خصه لانها لا تتعمل في التقدم من ادوات الاستدلال

غير

الاشياء

غير الاضلاع لكن هذا انما اع ان سوي ملازمة للنص على الظرفه
والا فحق تقدم **قوله** افراد اخ اذ لم يترك كحقيقته وهما قال يكون
حقيقته وغير حقيقته افرادا وقديما وتعيينا كما عبره ان في شرح قوله
السايق على الاستدلال في المثال **قوله** في يطلق هذا الصبر طرد
على الاشياء عبارة المراد بالاشياء منه وفيه اشكال لان الاشياء
عبارة المراد به المعنى لفظ الاشياء الذي يطلق انما هو لفظ الاشياء
وجاب بان المراد ويطلق لفظ الاشياء او اراد بغير لفظه استدل
قوله مثل هذا الكلام لفظه مثل شجرة ولذا استظهر في المطول
قوله كذا في اي مطلق على الكلام وعلى فعل المتكلم **قوله** والاشياء
اشارة الى صحة ارادة الاول اي ينسب للكلام ووجهه ان قوله حينئذ
ان كان طلبا اي ان كان مدلوله او ما قصد به او نحو ذلك **قوله** والاشياء
ان المراد الثاني الخ فان القا اضرب طلب لفظي ان الطلب يطلق على
الطلب الفعلي وهو ارادة الشيء على العيني ويؤدق خواصه فالطلب
غير لانها خلافا لما في كاشفة قاله المستاذ كذا في السابق ان الاشياء
احدا لايواب الثمانية الخ انما عبارة عنها وقد جعل هذه الابواب
عبارة عن الالفاظ وله اقاله هنا لان الكلام اما جزا وانشا وحسبنا
فالاسباب ان يراد بالاشياء ايضا الالفاظ فيكون من الابواب الثمانية
واما قوله واللفظ الموضوع له اي الاشياء بمعنى الالفاظ في الاحتلام
قوله وقوله في هذه كاشفة فالاسباب الخ في كاشفة واقول
لا يخفى ان المراد بالاشياء المعنى الاول الكلام المخصوص باللفظ
الامر والنهي وان المراد بالاشياء الذي جعل احد الابواب الالفاظ
المبني على الكلام المخصوص به فلهذا في التي تكون جزا من
الكتاب فيجب ان يكون من الابواب اذ جعل على اللفظ **قوله** في قوله
قوله واللفظ الموضوع الخ في الاستدلال به لان المراد الثاني حيث
انه ان اراد ان لفظ بيت مثلا هو نوع المعنى التي كما صرح به تقدمه